واقع العنف حيال المرأة الجزائرية في المجال السياسي

الأستاذة :خيذر جميلة
قسم العلوم الإجتماعية
جامعة تيزي وزو .
العنوان الإلكتروني :djamila.docdorat@yahoo.fr

RESUME
Dans cet article, nous avons essayé de discuter la question de la violence à l'égard de la femme algérienne dans le domaine politique, qui n'était pas un choix accidentelle parmi toutes les questions nationales, mais en raison d 'approfondir notre réflexion sur la question de la violence, que nous ne pouvons pas la considérer isolé ou indépendant, entre autres questions et préoccupations de la communauté, comme nous ne pouvons pas la refusé ou négligé ou sous-estimé, mais plutôt la considérer comme un problème majeur, important et urgent, parce que les institutions politiques perpétuent la violence contre la femme à travers quelques pratiques discriminatoires et des préjugés qui renforcent la subordination de la femme à l' hommes et auxquelles se trouve marginalisée des postes de décisions.

مقدمة :

من أهم مميزات أواخر القرن العشرين و أوائل القرن الواحد و العشرين ظهور موجة عارمة من تنامي الوعي العالمي بقضية العنف ضد المرأة، إذ أصبحت هذه الأخيرة الشغل الشاغل لكل المهتمين في الوقت الحاضر، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الممارسة.

و يلاحظ أن طرح قضية العنف ضد المرأة تتصدى المطالبة بوجوب رفع التميز القائم عنها وتهميشها في كل المجالات و خاصة السياسية .و تمثل هذه المطالبة بحد ذاتها دليلا و تأكيدا على أن وضع المرأة في المجال السياسي، هو أحد المؤشرات و المقاييس الهامة المعبرة عن واقع هذا المجتمع و مدى تطوره و درجة نمائه و تقدمه، بحيث أثبتت الدراسات التنموية أن تنمية المجتمعات لا يمكن الوصول لأهدافها دون إشراك المرأة في كافة مراحلها

ومجالاتها ، ابتداء بالتخطيط ومرورا بالتنفيذ الفعلي و انتهاءا بتوزيع عادل لمكاسب التنمية و منجزاتها ، باعتبار تهميش المرأة يعني تنمية عرجاء عطلت فيها نصف الموارد البشرية المتاحة .

من خلال ما سبق يمكن أن نتوصل إلى أن قضية العنف ضد المرأة في المجالالسياسي لا تعتبر معزولة أو مستقلة عن جملة قضايا و هموم المجتمع ، كما لا نعتبرها طبيعية ولا محتومة و إنما نعتبرها قضية أساسية ،هامة و ملحة، لا يمكننا إنكارها أو إغفالها أو التقليل من شأنها، لأن المؤسسات السياسية تطيل أمد العنف ضد المرأة من خلال بعض الممارسات التمييزية و الاحكام المسبقة التي تعزز تبعية المرأة للرجل وتهميشها .

مفهوم العنف مقاربة سوسيولوجية

يعرف العنف حسب **احمد زكي بدوي**، بانه استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما .و يعتبر بأنه الانحراف في استخدام الحق الذي يلحق ضررا بالآخر).[1]

بينمافي إطار التحليل السوسيولوجي المعاصر لظاهرة العنف اعطى علماء الاجتماع مفهوما جديدا يجسد صورة للعنف ، يتمثل في مصطلح العنف الرمزي. و في هذا السياقيشرح **بورديو** مفهوم العنف الرمزي من خلال مثال هام، وهو ما يعرف بالهيمنة الذكورية إذ يعتقد أن هذه الهيمنة تمثل شكلاً نموذجيا للعنف الرمزي.ويستند **بورديو**على هذا المفهوم -العنف الرمزي -لشرح تلك الفكرة التي تعمل على حصر المرأة في مواقع محددةولتعميق فكرة تطبيع الفوارق بين الجنسين _ أي إظهار تلك الفوارق وكأنها فوارق حتمية تحددها طبيعة الأشياء[2]. اضافة الى ما سبق و وفق ما يراه **بورديو** ان العنف الرمزي يتضمن كل انماط الهيمنة الاجتماعية و الثقافية.[3]

أما **ابراهيم الحيدري** فقد اشار في كتابه **سوسيولوجيا العنف و الارهاب**أنمفهوم العنف قد اكتسب دلالات جديدة اليوم بارتباطه بالمعنى الحقوقي الحديث للكلمة واصبح قريب من معنى القوة و الشدة ،وهو ليس مجرد فعل ارادة بل يتطلب وجود شروط وظروف مسبقة وممارسة له ومن اهمها السلطة و القوة و ادواتها القمعية وتبريراتها الايديولوجية التي تستمد منها شرعيتها[4]

---

[1] – **أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 441**

-بيار بورديو ،**الهيمنة الذكورية** ،ترجمة سلمان قعفراني ، مركز دراسات الوحدة العربية

[2] بيروت،ط1،2009،ص60 .

[3] - نفس المرجع، ص 67

4-ابراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف و الارهاب**،دار الساقي بيروت ،ط1 ،2015،ص20

وفي نفس السياق أكد **ابراهيم الحيدري** أنعلماء الاجتماع ينظرون الى العنف كظاهرة اجتماعية خطيرة لها اسباب وعوامل ودوافع متعددة ،اجتماعية ونفسية وثقافية واقتصادية ودينية واخلاقية. فالعنف ليس سوى صنيعة من صنائع المجتمع المريض والسلطة القمعية الجائرة و العقائد الدينية السقيمة.كما اناستجابة الانسان للعنف مكتسبة من البيئة و المحيط الاجتماعي لأن درجة ممارسته للعنف مرهونة بالظرف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[5].

ففي المجتمعات التي تسود فيها النزعة الأبوية البطريكية ، يتراجع التفاهم والحوار أمام العنف، ليدخل المجتمع في دوامة من التسلط ، الذي يعاني منه كل شرائح المجتمع وخاصة النساء.

وقد يعتبر التحليل السوسيولوجي للعنف أكثر قبولا، على اعتبار أنه يفسر العنف بكونه ظاهرة اجتماعية تشمل جميع المجتمعات وجميع شرائح المجتمع ، وينطلق من اجلالضغطوالتمييز. وبهذا يشكل العنف حاجز قوي في سيرورة التقدم الاجتماعي والحضاري.

تعريف العنف ضد المرأة:

ان العنف ضد المرأة و التمييز القائم عالميا بينهاوبين الرجل واستضعاف المرأة لحقوقها دعمالجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993في اعلانها العالمي للقضاء على العنفالى تحديد مفهوم العنف ضد المرأةبأنه " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة[6].

كما يعرف **عصام عدوني** العنف ضد المرأة بأنه آلية سلطوية لإعادة انتاج علاقات السيطرة و الهيمنة بينالجنسين [7].ويرجعكل من **خالد سليمان ومجد حماد**أن السبب الأساسي للعنف ضد المرأةيكمن في التمييز الذي يحرم المرأة من المساواة معالرجل في جميع مجالات الحياة.

فالعنف يقوم أصلا على التمييز ويعمل في الوقت نفسه على تعزيز هذا التمييز[8].

---

[5]-ابراهيم الحيدري ،نفس المرجع،ص.ص24-25،

[6]-الامم المتحدة ،**اعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة** ، المادة رقم 1 ،نيويورك، ديسمبر 1993.-

3-عصام عدوني، **العنف و التمييز ضد المراة في المغرب :مقاربة سوسيولوجية** ، **في** ميسون العتوم و اخريات، **المرأة العربية: من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية**، ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،2014 ، ص.15[7]

[8]- خالد سليمان ومجد حماد، **جهود مكافحة العنف ضد المرأة في الاردن قراءة نقدية**، مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث كوثر ،تونس،2006،ص4.

كما لا يعتبر هذا العنف **حسبخالد سليمان ومجد حماد** طبيعيا ولا محتوما فهو تعبير عن قيم ومعايير ثقافية خاصة بمرحلة تاريخية و ثقافية معينة. وقد تعزز المؤسسات الاجتماعية والسياسية تبعية المرأة للرجل والعنف ضدها[9].

ولا شك ان المرأة تعاني من أشكال متعددة من أنواع العنف، كالعنف الاجتماعي ، الاقتصادي والثقافي وحتى السياسي الذي يمثل مجموع الممارسات التمييزية كالتهميش و الحذف.

تعريف العنف السياسي ضد المرأة :

يعرف العنف السياسي ضد المرأة حسب **سوسن شاكر محمودً** بانه أن أي شكل أو إجراء تمارسه السلطة على النساء يؤثر عليها نفسياً أو صحياً أو قانونياً أو اجتماعياً يعتبر عنفاً سياسيا .وتعرفه ايضا بانهعنف مباشر أو غير مباشر , تمارسه السلطة الحاكمة او الاحزاب السياسية ضد المرأةمثل حرمانها من التصويت وتغييب دورها السياسي أو تهميشه ، بشكل مقصود لتكون السيادة في المناصب العليا في الدولة أو الحزب أو المؤسسة للرجل[10].

أما الباحثة**رحاب القزويني** فترى أن العنف السياسي ضد المرأةينحصر نطاقه في ميدان علاقة الإنسان بالدولة؛ أي سلب حرية المرأة في التعبير عن رأيها السياسي وعدم السماح لها بالمشاركة في صنع القرار ومنعها من حق التصويت والتصدي لمناصب في الدولة قد تكون مؤهلة لها[11].

ومنه يمكن القول بأن العنف السياسي ضد المرأة هو سلوك او وسيلة او اداة ضغط الذي تمارسه السلطة من خلال تلاعباتها ضد المرأة بهدف حرمانها من المشاركة في المجال السياسي وتقليص دورها أو رفض وتنكر حقها في المشاركة السياسية .

أسباب العنف السياسي ضد المرأة:

تعود جذور العنف ضد النساء إلى وجود علاقات قوة غير متكافئة تاريخيا بين الرجال والنساء، وإلى التمييزالعام ضد النساء في كل المجالات. و في كل انحاء العالم ومجتمعاته تعاني النساء من العنف الواقععليهن، بغض النظر عن العرق، أو الجنسية، أو الدين، أو السن، أو الطبقة الاجتماعية اللاتي ينتمين إليها؛وفي الأغلب الأعم يكون المرتكبين له رجال.

على أية حال هناك العديد من المؤشرات الدالة على تعرض المرأة للعنف السياسي منها ما، يرتبط بعدم المساواة حيث ان هناك فجوة تفصل بين المساواة في القانون والمساواة في الواقع خاصة في المجال السياسي، لعدم التنفيذ والاستهتار بالقانون. وهذا ما يفسر غياب

---

[9]–نفس المرجع،ص.ص4،5 .

[10]–سوسن شاكر مجيد، **اشكال العنف الموجه ضد المرأة العربية**، مجلة الحوار المتمدن ،مجلة الكترونية ، العدد3712،29-4-2012

[11]–رحاب القزويني،**مظاهر العنف**،مجلة بشرى،العدد2003،77،ص38.

الديمقراطية كمتغير مفسر للعنف و سوء النظام السياسي الذي يتجاهل الأساليب الديمقراطية ومشاركة المرأة في قيادة الدولة و تسيير احوالها .

اضافة الى ذلك هناك أسباب و عوامل كثيرة تساهم في العنف السياسي ضد المرأة ،تتمثل في بعض الامور، ومنها ارتباطه بـ:

* تحقيق السيطرة والاستحواذ على مناصب صنع القرارات العليا واستبعاد المرأة عنها، بسبب النزعة الأبوية/البطريركية الذكورية المتوارثة من المجتمع.

*الانغلاق على جملة من الافكار و الاحكام المعيارية يفضي الى انكار على فئة من الأمة حقها الصريح في مباشرة الحقوق السياسية التي تترتب عليها .

*تحول الدين الى ايديولوجية مغلقة وحذفيه،بحيث سيتحول الى وسيلةيفضل الذكر عليه

تهميش المرأة الجزائرية في المجال السياسي:

من هذا المنطلق تبرز اهمية التناول العلمي لتهميش المرأة الجزائرية و الذي يمارس ضمن المجال السياسي سواء في البرلمان ، الحكومة،الأحزاب...لأنه رغم تطور وجود المرأة في الحقل السياسي و بعض النجاحات العرضية، إلا أن تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية بقي غير متساوي ، إذ بلغ تدهور وضع النساء خاصة السياسي مستوى من الخطورة ، يعرض قسط كبير من مكتسبات ما بعد الاستقلال ليس إلى الضياع فحسب بل إلى حد إمكانية رفاهية الأجيال النسائية المستقبلية .

فبدون الرجوع إلى كل التساؤلات التي يمكن أن تطرح نفسها حول أسباب هذه الوضعية التي لا تحسد عليها النساء الجزائريات و دون عزل التفرقة التي تمارس عليها في المجالات الأخرى خاصة في المجال العائلي فإن هذه التفرقة في النطاق السياسي هي على كل حال، من الأبرز.

إذ نلاحظ أنه إذا كان مبدأ المساواة الذي هو أساس الحقوق الدستورية المعاصرة مسجل رسميا في القوانين الأساسية للدولة الجزائرية، فإن هذه الأخيرة بقيت صامتة لمدة 49 سنة،حول شروط جعل هذا المبدأ ملموس ،إلى أن صدرت قانون عضوي سنة 2012 و الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

لكن العدد لا يعني المشاركة الحقيقية ، لأن التمثيل الحاصل حسب نتائج الدراسة التي قمنا بها حول تمثلات استاذات التعليم العالي وعلاقتها بالتحولات السوسيو اقتصادية،مفروض وليس عن قناعة ،وذلك للتظاهر بالديمقراطية والمساواة أمام الجنسين، ولتلميع ذلك أمام الدول ، وهذا يدخل في إطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري أمام الجهات المهتمة بحقوق المراة ، و الدليل على ذلك عدم تواجدها في السلك الدبلوماسي و لا الخارجية ولا الدفاع ، فالمناصب التي تحتلها المرأة هامشية مقارنة بمراكز إتخاذ القرار الرجولية هذا من جهة ومن جهة اخرى توصلنا الى أن التمثيل السياسي للمراة

كان لصالح التمثيل الرمزي بسبب طبيعة الطبقة السياسية والتوائتها السياسية وهيمنتها للمجال[12].

وفي هذا الصدد تؤكد الباحثة "سعاد بن جاب الله" أن الضعف الخاص بعدد النساء في وظائف التقرير يعود إلى عوامل أساسية منها ما هو مرتبط بالإرادة السياسية لتعيين النساء في وظائف المسؤولية ومنها ما هو مرتبط بالقانون الجزائري و تدخل مجموع الهيئات والأجهزة التي تنظم الحياة السياسية[13].

1-المرأة ومجلس الأمة:

ان مجلس الأمة هو الهيئة البرلمانية الثانية المؤسسة بعد المراجعة الدستورية لسنة 1996 الذي شهد خلال التشريعية الأولى لسنة 1997 حضور 08 نساء من أصل 144 مقعدا، 05 منهن عينت من قبل رئيس الجمهورية[14]وفي هذا الإطار أشارت دراسة "كوثر" بعنوان "المرأة والحكم المحلي في الجزائر للواقع والأفاق" أن مشاركة المرأة في الغرفة الثانية ألا وهي مجلس الأمة هي مجسدة من خلال التعيينات التي يقوم بها رئيس الجمهورية في إطار تعيين الثلث الرئاسي المخولة له دستوريا.[15]

أما انتخابات تحديد نصف أعضاء مجلس الأمة المجرى عام 2000 فإنها أفرزت عن عدم فوز النساء بأي مقعد. أما من خلال التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة فقد تم تعيين 04 من طرف رئيس الجمهورية وبهذا يكون مجلس الأمة قد فقد عضوة، و من خلالها تقهقرت نسبة التمثيل.[16]

كما شغلت النساء 04 مقاعد من أصل 144 أي نسبة 2.78%بالنسبة للمدة 2007-2010، وكذا بالنسبة للمدة 2001-2004 وينجم هذا التمثيل النسائي عن إرادة سياسية.[17]

---

[12]–خيذر جميلة ،**تمثلات استاذات التعليم العالي وعلاقتها بالتحولات السوسيو اقتصادية**،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2015،ص.ص160–161.

[13]-سعاد بن جاب الله، **مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية** ،نقلا عن الطيب البكوش واخرون، **المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديات امام التكريس الفعلي للمواطنة** ،**دراسات ميدانية في احد عشر بلدا عربيا** ،المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس، ط1، 2004، ص168

[14]–نادية ايت زاي، **دراسة مقارنة حول تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي**، مركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة بمساهمة اليونيفم، الجزائر، أفريل 2006، ص 37.

[15]-مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر، **تقرير حول المرأة الجزائرية والحكم المحلي الواقع والأفاق**، 2009، ص14.-

[16] -F.Z.Sai,**les Algériennes dans les espaces politiques,**édition Dar El Gharb,p 104

[17]Le gouvernement Algérien, **rapport national d'analyse de la situation droits humaines des femmes et égalité homme –femme**, Algérie, Euromed ,2008-2011, p 25.

ما يمكن استنتاجه أنه عكس المجلس الوطني الشعبي الذي لم تتمكن أي امرأة فيه من الوصول إلى منصب رئيسة لجنة أو مقررة، فإن مجلس الأمة الغرفة الثانية للبرلمان، سمح للمرأة بالوصول إلى منصب مقرر العلاقات الخارجية ورئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية و نيابة اللجنة المكلفة بالثقافة[18].

وإذا كان القانون العضوي رقم 12-03 من 12 يناير 2012 حدد مؤشرات زيادة فرص اقتحام النساء المجالس المنتخبة (البرلمان)، فإنه استبعد من نطاقه مجلس الأمة، الغرفة الثانية في البرلمان.

حتى وإن اعترفنا بأن الوضع معقد، ولكن ليس بالمستحيل، تمديدبأحكام القانون العضوي لانتخابات غير مباشرة و ذلك لعدم وجود نساء بين الأعضاء المنتخبين لمجلس الأمة[19].

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن اقتحام المرأة في البرلمان وعدم تحفيز تواجدها في مجلس الأمة قد يرجع إلى عجز في البنى، وغموض في السياسات وطرق العمل داخل الحكومة من جهة وإلى تناقض المواقف السياسية التي تتخبط فيها السلطة السياسية من جهة أخرى.

جدول رقم (03) يمثل النساء في البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) منذ سنة 1962 إلى 1جوان .2012

1962	196	10	%5.10
1964	138	2	%1.45
1982-1977	273	10	%3.66
1987-1982	285	5	%1.75
1992-1987	296	7	%2.36
1994-1992	60	6	%10
1997-1994	192	12	%6.25
1998-1997	285	15	%5.26
2001-1998	429	31	%7.23
2004-2001	533	20	%3.75

[18].-عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،ط1، 2002، ص226.

[19]-CFDA,LDDH,SNAPAP ET REMDH **,Réformes politiques ou vérrouillage supplémentaires de la société civile et du champ politique une analyse critique**, copenhague ,2012,p35.

2007-2004	533	30	%5.63
2010-2007	533	36	%6.75
2010-جانفي 2012	525	38	%7.24
01جوان 2012	/	598	%25.58

المصدر: مجلة **مجلس الأمة**،مجلة تصدر كل شهر عن مجلس الأمة، العدد الثاني والخمسون، الجزائر،جوان- جويلية 2012،ص 40.

والملاحظ أيضا في قائمة السيناتورآت الجدد الذين أفرزتهم انتخابات التجديد النصفي الأخيرة (جانفي 2013) أنها لم تفز ولا امرأة واحدة في 48 ولاية، ما يمثل عجز في الكوطة الممنوحة للمرأة في المجالس المنتخبة، سوى ما تعلق بالنساء الموجودات في المجلس المعنيات ضمن قائمة الثلث الرئاسي، وكان أهم ما ظهر من خلالها: فوزية باديس، سعدية نوارة جعفر، عائشة مباركي، حفيظة بن شهيد، ليلى الطيب وزهرة ظريف بيطاط[20].

2-المرأة والحكومة:

يعتبر تواجد المرأة بالحكومة الجزائرية حضورا ضعيفا بحيث أنها لا تتواجد في مستويات صنع القرارات العليا سوى بأعداد قليلة جدا إذ تم استبعادها من الوظائف الوزارية خلال العقدين بعد الاستقلال وبالأحرى من المهام الدستورية العليا[21]والمسؤوليات القضائية العالية، فلم تكن متواجدة في الحكومات الجزائرية التسع ولم تدخل الساحة لأول مرة سوى امرأتان كان لهما الشرف الجلوس في الحكومتين المتعاقبتين (حكومة الإبراهيمي العاشرة سنة 1984 والحادية عشر سنة 1987) والمتشكلتين من 33 إلى 40 عضوا. المرأتين مارستا مناصب وزارية محصورة في مجالات تقليدية للنساء، في هذه الحالة الشؤون الاجتماعية والتعليم[22].

والجدير بالذكر أنه تم استبعاد المرأة تماما في الحكومتين المتجذرة في الحزب الواحد والمتشكلتين واحدة بعد التعديل الدستوري من 03 نوفمبر 1988، والأخرى بعد اعتماد الدستور في 23 فبراير1989.[23]

وما يجدر الإشارة إليه خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1991-1994 نجد أن بعض النساء قد تولت مناصب وزاريةفي مجالات مختلفة عن تلك التي تقتصر عادة على المرأة (التشغيل والتكوين المهني، الشؤون القانونية والإدارية، الشباب والرياضة...) والذي

1- رزقي زكي، **تعيين ستة وزراء سابقين في الثلث الرئاسي بمجلس الأمة**، جريدة الحياة، العدد 1479، جانفي 2013،ص1.

[21]-F.Z.Sai,**les Algériennes dans les espaces politiques,**opcit, p36

[22]-Mahfoud Bennoune, **les Algériennes victimes de la société néopatriarcale**, Edition marinoor, Algérie, 1999,p.p172,173.

[23]-F.Z.Sai,**les Algériennes dans les espaces politiques**,opcit, p37.

يشكل تطور نوعي للتمثيل النسوي في الحكومة.[24]وعلاوة على ذلك، فإن معظمهن قد تم تعيينهن وزيرات، وواحدة منهن متحدثة باسم الحكومة.وفي هذا الاطار ترى الباحثة فاطمة الزهراء ساعي ان التمثيل النسوي في الهيئات السياسية
تعكس التناقضات والمفارقات في مجتمع في أزمة.[25]والدليل على ذلك عدم تطور حضور المرأة في الحكومات. فمن الممكن أن نلاحظ مثلا أنه منذ سنة 1984 وحتى 1999 تولت امرأة وأحيانا امرأتان مناصب وزارية. إلا أنه وفي نفس الوقت لم تكن المرأة موجودة بانتظام في السلطة التنفيذية الحكومية وذلك لغيابها من حكومة "بن بيتور"الثالثة والعشرون سنة 2000 والخامسة والعشرون سنة 2001.

وقد أستجوب الأمر الانتظار حتى تشكلت الحكومة السادسة و العشرون في جوان من سنة 2002 لنشهد تعيين 5 نساء في الحكومة، واحدة كوزيرة وأربعة كوزيرات منتدبات. إلا أن هذا الرقم تراجع، ففي أفريل من العام 2006 كان عدد النساء العضوات في الحكومة **3** من بينهن وزيرة واحدة و وزيرتان منتدبتان[26]، هن "سعاد بن جاب الله" وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي مكلفة بالبحث العلمي، و"نوارة سعدية جعفر" وزيرة منتدبة لدى وزير الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات مكلفة بالعائلة وقضايا المرأة و "خليدة تومي "وزيرة الثقافة.

وبقي نصيب النساء في الحكومة سنة 2012 دون تغيير بثلاث حقائب رغم حصول مضاعفة تمثيل المرأة في البرلمان بـ 145 مقعدا من أصل 462 ما يمثل نسبة31,39%.[27]

وهذا ما أشارت إليه الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، في تقرير ناقش نشاط المرأة في الثورات العربية وتمثيلها الحكومي والبرلماني مستعرضة دور المرأة بعد "الربيع العربي" أنه ليس ثمة سوى3 نساء في الحكومة المشكلة من 38 وزيرا وكاتب دولة. وهن وزيرات الثقافة والأسرة وشؤون المرأة والبحث العلمي[28].

جدول رقم (04) يمثل النساء في الحكومات(بين 1962 و 2006).

	النساء في الحكومات			

[24]-F.z.sai,IBID,p108.

[25]-f.z.sai, IBID,p37

[26]–بثينة قريبع،**استقراء الوضع الراهن لمشاركة المراة في الحياة السياسية في الجزائر و المغرب وتونس** ،منشورات مركز المراة العربية للتدريب و البحوث كوثر، تونس،2009،ص 19.

[27]- بوعلام غمراسة،**الجزائر :تغيير حكومي يطيح بوزراء محسوبين على الرئيس بوتفليقة**،جريدة الشرق أوسط الدولية، العدد12336،الخميس 6سبتمبر 2012،ص19.

[28]– الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (باريس)، **دور المرأة بعد الربيع العربي** ،جريدة الوسط، يومية مستقلة سياسيا، العدد 3486، السبت 24مارس2012،ص25.

الحكومة	تاريخ التعيين	العدد الإجمالي	النساء الوزيرات	وزيرات منتدبات وكاتبات دولة	%
الحكومة 1(بن بلة)	27سبتمبر1962	17	0	-	-
الحكومة 2 (بن بلة)	18 سبتمبر1963	15	0	-	-
الحكومة 3 (بن بلة)	02ديسمبر1964	17	0	-	-
الحكومة 4 (بومدين)	10جويلية1965	19	0	-	-
الحكومة5 (بومدين)	21جويلية 1970	22	0	-	-
الحكومة 6 (بومدين)	23افريل1977	25	0	-	-
الحكومة 7 (عبد الغني	08مارس 1979	27	0	-	-
الحكومة 8 (عبد الغني)	15جويلية1980	27	0	-	-
الحكومة 9 (عبد الغني)	12جانفي1982	32	0	-	-
الحكومة 10 (الابراهيمي)	22جانفي1984	40	1	1	5
الحكومة 11 (الابراهيمي)	17نوفمبر1987	24	1	1	8.3
الحكومة 12 (مرباح)	09نوفمبر1988	22	0	-	-
الحكومة 13 (حمروش)	09سبتمبر1988	21	0	-	-
الحكومة 14 (غزالي)	05جوان1991	28	2	-	7
الحكومة 15(عبد السلام)	19جويلية1992	25	0	-	-
الحكومة 15 (عبد السلام)	25اكتوبر1992	31	1	2	9.6
الحكومة 16(مالك)	04سبتمبر1993	25	0	-	-
الحكومة 17(مالك)	31جانفي1994	23	0	-	-
الحكومة 18 (سيفي)	15افريل1994	28	0	1	3.5
الحكومة 19 (سيفي)	27نوفمبر1995	28	0	1	3.5
الحكومة 20 (اويحيا)	05جانفي1996	31	1	-	3.2
الحكومة 21 اويحيا	25جوان1997	38	1	1	5.2
الحكومة 22(حمداني)	19ديسمبر1998	38	1	1	5.2

الحكومة 23 (بن بيتور)	24ديسمبر1999	31	0	-	-
الحكومة 24 (بن فليس)	26اوت2000	34	0	-	-
الحكومة 25 (بن فليس)	31ماي2001	36	0	-	-
الحكومة 26 (بن فليس)	17جوان2002	38	1	4	13
الحكومة 27 (اويحيا)	09ماي2003	38	1	4	13
الحكومة 28 (اويحيا)	26افريل2004	38	1	3	10
الحكومة 29 (اويحيا)	01ماي2005	39	1	2	7.7
الحكومة 30(بلخادم)	25ماي2006	40	1	2	7.5

المصدر: نادية أيت زاي ،المرجع السابق ، ص 78

ومما سبق يتضح أن هناك خلل ملحوظ في مشاركة المرأة وتمثيلها السياسي في الحكومة، فالعدد الحالي والمناصب الحالية للمرأة لا يساعدهن على تحقيق اجندتهن ولا اتخاذ القرارات فعليا.

وفي هذا الصدد أشارت الباحثة "نادية أيت زاي" أن المرأة في الحكومة الجزائرية لا يمكنها التأثير بصورة فعالة على القرارات السياسية للحكومة حتى فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة مباشرة بقطاعهن الوزاري، لا يستطعن التدخل بفعالية[29].

إضافة إلى ذلك إنها لا تتولى مناصب وزارية ذات مسؤوليات كبرى أو مناصب وزارية تقنية، كما أنه لا يتم تعيينهن في وزارات إستراتيجية ووزارات سيادية. وتتولى النساء وزارات الأسرة ووضع المرأة والهجرة والثقافة ورفع الأمية وغالبا ما يقع تسميتهن في منصب وزيرة منتدبة، وقد تقلدت إمراة واحدة منصب وزيرة للمالية[30].

خلاصة :

من خلال ماسبق يمكننا القول، على أنه وبالرغم من ماسجلته المرأة الجزائرية من بعض التعيينات التي تطفو على سطح الساحة السياسية (الحكومة ومجلس الامة)من حين لآخر، لا يجب أن نحجب التميز الذي تعاني منه (المرأة) ولو بنسب متفاوتة .فإن التميز على أساس النوع هو المهيمن على الممارسة العملية الى أقصى حد، ومن المتوقع تفاقم الفجوة نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

---

[29]- نادية آيت زاي ،المرجع السابق،ص 40.

-[30]-بثينة قريبع ،المرجع السابق ،ص 19.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الحضور المحتشم للمرأة في الحكومة و مجلس الامة تعززه، بالإضافة الى ماسبق عوامل أخرى إن دلت على شيء فإنما تدل على تناقض المواقف السياسية التي تتخبط فيها السلطة السياسية من جهة وغياب الارادة السياسية من جهة اخرى التي من شانها ان تدفع بالنساء الى اقصى درجات الحضور والفعل.

ويظل اجمالا تمثيل المرأة في الحكومة و مجلس الامة تمثيلا لم يحظى بما يلزمه من مساندة وتأطير أو دعم سياسي اجتماعي مناسب، بل كثيرا ما جوبه بالتحدي من قبل موروث ثقافي ضيق الأفق معتبرا الحقل السياسي حكرا على الرجال. وحال وقع تعينهن فإنهن يكلفن بالهياكل والمهام ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية القريبة من مهامها المنزلية، التي يبدو أنها لا تفارقها حتى عندما تخرج للعمل السياسي الرسمي، بحيث لم تمنح النساء القليلات إلا وزارات كالتضامن العائلي والوزارة المكلفة بالمرأة والثقافة...وهذه الصور تنطبق على المهام السياسية العليا كمنصب وزيرة.

و الواقع أنهذه التعيينات القليلة لمجرد التأثير على الرأي العام العالمي خاصة الرأي الغربي.وبهذا يكون التلاعب و التزييف يمثل نوعا من أنواع العنف السياسي المسلط على المرأة الجزائرية هذا من جهة ومن جهة أخرى يمثل استخفافا بدورها كان من الممكن أن يكون ايجابي وفعال في خدمة المجتمع. حيث أظهرت الأدلة من بعض أنحاء العالم بأنه كلما استمد المجتمع قوته من قوة نسائيةمتحررة من الضغوطات التي يصطنعها الرجل لتهميشها، كلما سار نحو أهدافه برؤية واضحة وخطىً ثابتة؛لأن المرأة التي تهز المهد بيمينها تهز العالم بيسارها .

ومنه بات شيئا ضروريا والزاميا وصول المرأة الجزائرية إلى المناصب القيادية ومشاركتها في عملية صنع القرار.